كيف يكتب التاريخ

للدكتور حسن عثمان

مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب

— ٥ —

نقد الأصول (*)

أهمية النقد ، التزييف والانتحال وإثبات صحة الأصول

قد عرفنا أن التاريخ يدرس بواسطة الأصول كالوثائق وآثار ومخلفات الإنسان من الزمن الماضي . وحوادث التاريخ يمكن أن تعرف عن طريقين : عن طريق مباشر بملاحظة ومشاهدة الحوادث أثناء وقوعها ، أو عن طريق غير مباشر بدراسة الآثار المتنوعة التي خلفتها هذه الحوادث . فالمعلومات عن حادث زلزال مثلاً يمكن معرفتها بطريق مباشر من بعض شاهدي العيان ، أو بطريق غير مباشر بملاحظة آثار التدمير التي خلفتها الهزة الأرضية ، أو بقراءة وصف كتابي سجله أحد الناس عنها سواء بطريق المشاهدة أو بطريق الرواية . وهذا ينطبق تماماً على حوادث التاريخ . والحوادث والأوصاف التي يسجلها الرحالة المعاصر مثلاً تمتاز بإعطائها دقائق وتفاصيل ، وبتصويرها روح العصر ، وذلك ما لا يتاح للكاتب المتأخر . ولكنا نلاحظ أن وجود الكاتب في العصر الذي يسجل حوادثه ليس معناه أنه يمكنه الإحاطة بجميع نواحيه وإجادة الكتابة عنه . وذلك لعدة عوامل ، لاحتمال تحيزه للتيارات المتنوعة التي تسيطر على الفكر الإنساني ، أو لتأثره في كتابته باتباع المصلحة للوصول إلى أغراض شخصية أو لتجنب الاضطهاد في بعض الأحيان ؛ وكذلك لعدم إمكان حصوله على جميع الأصول التاريخية ، بالرغم من عيشه في العصر الذي يدرسه ، والتي تظل خافية وممنوعة من التداول سنوات عديدة سواء لدوافع سياسية ، أو للرغبة في عدم إذاعة الأسرار الخاصة في حياة بعض الناس . فالأفضل دائماً أن يكون المؤرخ بعيداً عن العصر الذي يكتب عنه لكي تظهر الأصول والأسرار والخفايا بعد أن تتبلور حوادث التاريخ خلال الزمن الثاني

فحوادث التاريخ تعرف بصفة أساسية عن طريق غير مباشر بدراسة آثار الإنسان المختلفة التي تحفظ من الضياع . والمؤرخ في أغلب الأحوال لا يرى الحوادث نفسها ، وإنما يرى ويدرس آثارها . فآثار ومخلفات الإنسان المتنوعة هي نقطة البدء ، والحقيقة التاريخية هي الهدف الذي يتوخى المؤرخ الوصول إليه . وبين نقطة البدء والهدف يوجد طريق ممتد متشابك تعتوره الأخطاء والمصاعب والعقبات العديدة ، والتي قد تبعد الباحث عن الهدف وعن الحقيقة التاريخية . والمؤرخ لا يجد غير هذا الطريق للوصول إلى غرضه . ودراسة وتحليل الأصول التاريخية في هذه المرحلة من أهم أدوار طريقة البحث ، وهي عبارة عن ميدان نقد الأصول التاريخية

وكما عرفنا نجد أن آثار الإنسان قد تكون أبنية وتماثيل ومصنوعات مادية ملموسة ، أو قد تكون آثاراً كتابية سجلها الإنسان عن الحوادث . فالنوع الأول أسهل في الدراسة لأنه توجد علاقة واضحة بين الآثار الماثلة أمام المؤرخ ، والتي يلمسها بحواسه ، وبين أسباب وجودها وارتباط ذلك بحوادث التاريخ . ولكن الكتابات التي يدونها الإنسان عن حوادث تاريخية معينة هي أثر عقلي سيكولوجي وليست الحادث التاريخي في ذاته ؛ فهي لا تزيد عن أنها مجرد رمز وتعبير عن أثر تلك الحوادث في ذهن الإنسان . فالآثار الكتابية تنحصر قيمتها في أنها عمليات سيكولوجية معقدة وصعبة التفسير ، لأن الإنسان نفسه على وجه العموم معقد مركب متضارب وصعب الفهم ، فلا ريب في أن تكون حوادثه والتعبير عنها على ذلك النمط . والوصول من الأصل التاريخي المكتوب إلى الحوادث ينبغي تعقب سلسلة

(*) يجد القارئ فصولا عن نقد الأصول التاريخية في بعض المراجع مثل :

١ — أسد رستم : مصطلح التاريخ . بيروت ، ١٩٣٩ ص ١٥—١٣٠

٢ — Fling, F. M. : The Writing of History. Yale, U.S.A., 1926 pp. 48—102

٣ — Omans Sir Ch. : On the Writing of History. London, 1939. pp. 33—75

٤ — Langlois, Ch. V. & Seignobos, Ch. : Introduction to the Study of History English trans. by G. Berry. London, 1912 pp. 63—190

العوامل التي أدت إلى كتابته ؛ فلا بد من أن يحيي المؤرخ في خياله سلسلة الحوادث التي قام بها كاتب الأصل التاريخي منذ أن شاهد وجمع معلوماته عن تلك الوقائع المعينة حتى دونها في الأصل المكتوب والماثل أمام المؤرخ ، لكي يصل إلى الحوادث الأصلية . ويلاحظ المؤرخ قبل البدء في نقد الأصل التاريخي وخاصة إذا كان مخطوطاً هل هو في نفس الحالة التي وجد عليها من قبل ؟ ألم يبل ويتآكل وتضيع بعض أجزائه ؟ لكي يرممه ويجعله أقوى على البقاء والحفظ

وتوجد عدة أدوار ومراحل للنقد . فالنقد الخارجي أو الظاهري external criticism يتعلق بعدة أمور مثل إثبات صحة الأصل والخطأ والمؤلف ؛ والنقد الداخلي أو الباطني internal criticism ويبحث الحالات العقلية التي مر خلالها كاتب الأصل التاريخي ، فيحاول أن يعرف ما الذي قصده الكاتب ؟ وهل كان يعتقد في صحة ما سجله ؟ وهل توفرت المبررات التي جعلته يعتقد صحة ما كتبه ؟ ... وأساس النقد الحذر والشك في معلومات الأصل التاريخي ، ثم دراسته وفهمه واستخلاص الحقائق من ثنايا . والناس يتكلمون عن ضرورة النقد ولكن من الناحية النظرية فقط ؛ وهم في الغالب لا يميلون إلى تطبيقه عملياً . والإنسان في أحوال كثيرة ينقد الغير ولكن لا يحب أن يذكره الغير إلا بالمديح والثناء ! والإنسان في أحوال كثيرة أيضاً أميل إلى الكسل والاهمال . والإنسان في حياته اليومية قد يكون أميل إلى تصديق ما يصادف هوى في نفسه ، وأبعد إلى تكذيب ما يصطدم بعواطفه ورغباته

والإنسان في حياته اليومية أيضاً لا يستطيع أن يقبل أقوال جميع الناس بنفس الثقة وبنفس التقدير ، لأن الناس جميعاً لهم قيم وأغراض وأهواء مختلفة . وأصحاب النفوس الزائفة يكذبون ويناقضون ويضررون للوصول إلى الأغراض والمطامع . أو ليس ذلك أدعى إلى الخداع والبعد عن الحقيقة السافرة ؟ فإذا كان هذا هو الحال فيما يتعلق بالحاضر فما بالنا بحوادث الأمس ، والأمس البعيد ؟ ولقد استخدم المؤرخون في الزمن الماضي الأصول التاريخية بدون نقد أو حذر فوضعوا تعميمات خاطئة . وإنه لأسهل على الإنسان أن يصدق بغير مناقشة وأن يوافق بدون نقد وأن يجمع الوثائق والأصول التاريخية بغير تقدير أو زن دقيق ولكن لا يستطاع الوصول إلى الحقيقة التاريخية بدون نقد الأصول كل على حدة وبدون الموازنة بينها وتحديد العلاقة بين المعلومات الواردة في كل منها ، ويستغرق ذلك زمناً طويلاً ولكن البحث العلمي التاريخي لا يمكن أن يكتب بدون ذلك . وليس هناك ما يضطر الباحث لأن يعمل فوق طاقته ، بل عليه أن يقصر عمله على النقطة التاريخية المحددة التي يستطيع أن يأتي في بحثها بعمل أصلي جديد مبتكر بالنسبة للعلم كله . والباحث في التاريخ كالباحث في أي فرع من أنواع المعرفة ، إذا عرف بإخلاص قيمة البحث العلمي الصحيح الذي يستوفي شروط الزمان والمكان لن يرضى بغيره بديلاً مهما كانت الظروف

وأول مرحلة من مراحل نقد الأصول التاريخية هي إثبات صحة أو بطلان تلك الأصول . فإذا كان المصدر أو الأصل كله أو جزءاً منه مزيفاً أو منتحلاً فإنه لا يمكن الاعتماد عليه . وصحيح أن تزييف الأصول والوثائق اليوم أصعب منه في الزمن الماضي ، ولكن دوافع التزييف والدس لا تزال قائمة كالمطامع والأهواء والكسب وحب الشهرة . والانتحال والتزييف يوجدان في كل أنواع الأصول والمصادر . فالآثار المادية تزيف من أجل الكسب في أحوال كثيرة . ومن الأمثلة على ذلك ما حدث من وجود مجموعة من الأواني والأدوات الفخارية في أورشليم في ١٨٧٢ ؛ وقد دل على وجودها سليم العربي الذي كان يعمل في خدمة بعض المنقبين عن الآثار في تلك الأنحاء ، واشترى بعضها متحف برلين ، ولكن البحث العلمي أثبت أن هذه الآثار مزيفة . وفي الغالب كان سليم العربي نفسه هو صانعها بقصد الكسب . ومن الأمثلة على الكتابات المزيفة مجموعة من الخطابات والتواريخ والأشعار طبعت في إيطاليا بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٥ على اعتبار أنها قد كتبت عن جزيرة سردينيا في الفترة بين القرن الثامن والقرن الخامس عشر الميلاد

ولقد أثار ظهور هذه المجموعة دهشة كبيرة في الأوساط العلمية ، لأنه كان مجهولاً وجود حضارة في سردينيا من هذا النوع في ذلك العهد . وبعد نشر هذا الكتاب ، وضعت الأصول الخطية في مكتبة كالياري في سردينيا ، وحدثت مناقشات طويلة

عن هذه الآثار ، فعرضت الأصول الخطية على أكاديمية العلوم فى برلين لدرسها ، ففحص بعض العلماء الخطوط التى كتبت بها هذه الأصول ، وبحث البعض الآخر اللغة والأدب ، كما ناقش آخرون المعلومات التاريخية ، ووجدوا أن كل ما جاء بها لا ينطبق ولا يشابه ما عرف عن خطوط وكتابات وأدب وتاريخ سردينيا فى تلك القرون ، وقرر العلماء أن هذه الآثار الكتابية مزيفة

ومن هذا النوع أيضاً نجد ملحق مذكرات « باي » عمدة باريس وأول رئيس للجمعية الوطنية فى حوادث الثورة الفرنسية واسمه : Supplément aux mémoires de Bailly ، ونشر لأول مرة فى (١٨٠٤) على أنه من وضع أحد أعضاء الجمعية التأسيسية فى باريس بدون تحديد الإسم ؛ وعندما أعيد طبع مذكرات « باي » فى (١٨٢٢) اعتبر هذا الملحق من تأليف « باي » نفسه . إلا أن الدكتور فلنج أستاذ التاريخ الأوربى بجامعة نبراسكا فى أمريكا استطاع أن يكشف مع بعض تلاميذه فى الجامعة عن حقيقة هذا الملحق[1] ؛ ووجدوا بالمقارنة الوافية أن فقراته شديدة القرب فى اللغة والأسلوب والمعلومات مما ورد فى بعض الجرائد التى كانت تصدر فى باريس فى (١٧٨٩)[2] ، مع تغيير ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم فى بعض الأحيان ، لكى يتفق ذلك مع مذكرات « باي » الأصلية . ولو أن جامع هذا الجزء قد أشار إلى المواضع التى استقى منها مادته ، لكان ذلك عملاً نافعاً لمن لا يستطيع الوصول إلى إعداد تلك الصحف النادرة . وهذا الجزء يعتبر مثالاً لكيفية الانتحال ، وتحذيراً للباحثين بعدم قبول أى مصدر بثقة عمياء

والملكة « مارى أنطوانيت » من الشخصيات التاريخية التى دُست عليها رسائل لم تكتبها ، وهذا مما يجعل عمل المؤرخ صعباً . ولقد نشرت مجموعات من رسائلها تحتوى على الصحيح والمزيف منها ؛ ولجأ المزيفون إلى الاقتباس من رسائلها الصحيحة وتقليدها من حيث الخط والأسلوب . ولقد نشرت مجموعة من هذه الرسائل فى باريس فى (١٨٥٨) ، وتحتوى على رسالة لم تنشر من قبل بتاريخ ٢٠ يونيو ١٧٨٩ ، تبين أن مارى أنطوانيت اعتقدت أن أسلم سياسة ينبغى أن يتبعها لويس السادس عشر ، هى الانضمام إلى الشعب . فهل هذه الرسالة صحيحة أم مزيفة ؟ ولم يمكن العثور على أصلها المخطوط ، وهذا مما يجعل البحث صعباً . وبالدراسة المقارنة نجد أن مارى أنطوانيت كانت ميولها ضد الشعب ، وهذا يميل بالباحث إلى الشك فى صحة هذه الرسالة . إلا أنه من الجائز أن مارى انطوانيت كان لها هذا الرأى المخالف لما عُرف عنها ، إنقاذاً للموقف ؛ وهكذا لا يصل المؤرخ أحياناً إلى رأى قاطع فى صحة بعض الأصول التاريخية

وأخيراً نعرض لمثال درسه الدكتور أسد رستم . فإنه عند ما ثارت مشكلة البراق بين المسلمين واليهود ، وقدمت اللجنة الدولية لدرسها ، ظهرت وثيقة فى مصلحة المسلمين . ولكن اليهود عارضوا فى صحة هذه الوثيقة ، فعرضت على الدكتور رستم لفحصها من الوجهة الفنية التاريخية ، فوجد أنها عبارة عن رسالة صادرة من محمد شريف باشا حكمدار بر الشام[1] فى عهد الحكومة المصرية إلى السيد أحمد أغا دزدار[2] متسلم القدس[3] بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٥٦ هـ (٢٧ إيار ١٨٤٠) يخبره فيها بصدور إرادة شريفة خديوية من محمد على باشا بمنع اليهود من تبليط البراق مع إعطائهم حق الزيارة « على الوجه القديم[4] » . وفحص الدكتور رستم هذه الوثيقة بوسائل النقد الظاهرى والباطنى ، فوجد أن الوثيقة مكتوبة على ورق سكوكى قديم تركيبه الكيماوى وألياقه من نوع أوراق الحكومة المصرية فى مصر والشام فى ذلك العهد ؛ والمداد الذى دونت به هو مداد استانبولى . وأثبت التحليل الكيماوى والفحص بالمجهر أنه مزيج من الكاربون التجارى والصمغ والماء ؛ وأثبت المجهر أيضاً من أثر القلم على الورق أنها كتبت بقلم قصبى مما كان شائع الاستعمال فى ذلك العصر . وكان الخط هو النسائد فى دواوين مصر والشام . وفاتحة الرسالة : « افتخار الأماجد الكرام ذوى الاحترام ... » وخاتمتها : « لكى بوصوله تبادروا لإجراء العمل بمقتضاها ... » تتفق مع أسلوب عهد محمد على . ثم عدم مراعاة قواعد اللغة

(١) Fling : op. cit. pp. 52—56

(٢) هذه الصحف هى :

Le Point du Jour
Courrier de Provence
Les Révolutions de Paris

٢٦ ، ١٧

(١) أى حاكم الشام من قبل الحكومة المصرية

(٢) دزدار من أصل فارسى استعمل فى التركية بمعنى قائد قلعة . ولعل أحمد أغا دزدار يرجع إلى أسرة حكمت القلاع

(٣) متسلم أى ملتزم الأموال والمشرف على الأمن وقواعد الضبط والربط

(٤) نص هذه الوثيقة فى كتاب الدكتور رستم عن مصطلح التاريخ ص (١٧ — ١٨)